

الأطر النظرية المفسرة للممارسات الاجتماعية والثقافية للحقوق المالية داخل الأسرة المصرية

هبة خليل ابراهيم عبد المؤمن

مدرس مساعد بقسم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة

المخلص باللغة العربية:

يلقى البحث الحالى الضوء على أهم المداخل النظرية التى تناولت بالتحليل والتفسير رصد ما يرسخ فى عقلية الزوجة من فهم المعلومات الدينيه والثقافية بشأن ذمتها المالية المستقلة داخل الأسرة وما تقوم به من ممارسات واقعية تضمن لها هذه الحقوق أو تحرمها من الحصول عليها. إلى جانب الممارسات الاجتماعية للمحيط الأسرى وأثرها على الذمة المالية للزوجة وإسهام التنشئة الاجتماعية فى إعادة إنتاج التفاعلات الاجتماعية التى تدعم أو ترفض وجود ذمة مالية مستقلة للزوجة، بالإضافة إلى تحليل الأساليب التفاعلية التى يمارسها الزوج تجاه زوجته ومكانتها ومدى قدراتها على اتخاذ القرارات الأسرية معه، من أجل الحفاظ على نموذج الأسرة المستقرة وجدانيا واجتماعيا بفضل التبادل الايجابى بين الزوجين.

Theoretical frameworks explaining the social and cultural practices of financial rights within the Egyptian family

Heba Khalil Ibrahim Abdel Momen

Assistant lecturer in the Department of Sociology, Faculty of Arts,
Cairo University

hebamomen170@gmail.com

Abstract:

The current research sheds light on the most important theoretical approaches that dealt with analysis and interpretation, monitoring what is rooted in the wife's mentality in terms of understanding religious and cultural

information regarding her independent financial liability within the family and the realistic practices she undertakes that guarantee her these rights or deprive her of obtaining them. In addition to the social aspect of the family environment and its impact on the financial liability of the wife, the social construct constitutes the reproduction of social interactions that support or reject the existence of an independent financial liability for the wife. In addition to analyzing the interactive methods that the husband practices towards his wife, her status and the extent of her abilities to make family decisions with him, in order to maintain the emotionally and socially stable family model thanks to the positive exchange between the spouses.

مقدمة

حظى النظام الأسرى باهتمام الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين، منذ بداية تشكل الفكر الاجتماعى واستقرار الحياة الإنسانية ونشأة الحضارات، نظراً للأهمية التى تحتلها الأسرة والعلاقات الاجتماعية داخلها فى التكوين الاجتماعى للمجتمع. وتعتبر الحقوق المالية من الدعائم الأساسية التى تقوم عليها الأسرة. وتعد المساهمة المالية للزوجة داخل الأسرة من التغيرات الاجتماعية المعاصرة التى ظهرت بوضوح فى بداية القرن العشرين. وأدت لتغيير النظرة الاجتماعية للعلاقات الأسرية بين الزوجين والأدوار المنوطة لكلٍ منهما. وأكدت كثير من الدراسات البحثية أن العامل المالى يعد من العوامل التى تؤثر على استقرار الأسرة، وأن الخلافات المالية بين الزوجين من أقوى أنواع الصراعات التى تصل بهما إلى الانفصال.

تحاول الباحثة التطرق إلى رصد الممارسات الاجتماعية التى تدعم أوتناهض وجود نمط الشراكة الزوجية فى الأوساط الاجتماعية المصرية- ريف وحضر -

القائم على الشراكة فى الأدوار والشعور بالمسئولية المشتركة والتفاعل الايجابى دون أن يطغى أحد الطرفين على الآخر، ودون أن يفقد أحدهما حقوقه أو يخل بواجباته.

يلقى الفصل الحالى الضوء على أهم المداخل النظرية التى تناولت بالتحليل والتفسير رصد ما يرسخ فى عقلية الزوجة من فهم المعلومات الدينيه والثقافية بشأن ذمتها المالية المستقلة داخل الأسرة وما تقوم به من ممارسات واقعية تضمن لها هذه الحقوق أو تحرمها من الحصول عليها. إلى جانب الممارسات الاجتماعية للمحيط الأسرى وأثرها على الذمة المالية للزوجة وإسهام التنشئة الاجتماعية فى إعادة إنتاج التفاعلات الاجتماعية التى تدعم أو ترفض وجود ذمة مالية مستقلة للزوجة، بالإضافة إلى تحليل الأساليب التفاعلية التى يمارسها الزوج تجاه زوجته ومكانتها ومدى قدراتها على اتخاذ القرارات الأسرية معه، من أجل الحفاظ على نموذج الأسرة المستقرة وجدانيا واجتماعيا بفضل التبادل الايجابى بين الزوجين.

اعتمدت الدراسة على عرض رؤية المنظور الإسلامى للأسرة كدليل فقهى على التعاون والقيم الايجابية داخلها، وتناول بعض المقولات الفكرية لعلماء نظرية التبادل الاجتماعى ونظرية الدور الاجتماعى.

ومفهوم الوسط الاجتماعى عند بيير بورديو، بوصفه إطاراً نظرياً يسهم فى فهم العوامل الدينية والاجتماعية والثقافية المؤثرة على مدى قدرة الزوجة فى تحقيق الجانب الايجابى الذى يضمن لها حقوقها ويدعم الكيان الأسرى المستقل. وفى

ضوء ذلك يتناول الفصل الموضوعات التالية:

أولاً: الأسرة من المنظور الاسلامى.

ثانياً: نظرية التبادل الاجتماعى.

ثالثاً: نظرية الدور.

رابعاً: الوسط المعيشى لبييربورديو.

أولاً: الأسرة من المنظور الإسلامى

حظيت الأسرة كنظام اجتماعي باهتمام بالغ من الأحكام الإسلامية، سواء في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة. فقد اعتبر الإسلام الأسرة مؤسسة يعتمد عليها استقرار البناء الكلي للمجتمع، وهي الجسر الذي عن طريقه يتم نقل الثقافة بكل محتوياتها من جيل إلى جيل لاحق، وهي النواة الأولى التي عن طريقها يستمر الجنس البشري فلا إنتاج مقبول اجتماعيا ودينيا خارج مؤسسة الأسرة. قال تعالى ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ (سورة الروم، الآية ٢١). قدم الإسلام الأحكام الشرعية التي تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة وما ينشأ عنهما، في شكل قواعد وأسس وتوجيهات وتشريعات مفصلة في القرآن والسنة ومنها الحث على الزواج، وشروط الزواج وتنظيم أحكام الطلاق، والإرث، والرضاعة، والنفقة، وحقوق المرأة المالية واستقلال ذمتها مثلها مثل الرجل. (عبد الحليم محمود، ١٩٩٠: ١٨)

إن الأصل في النظرة الإسلامية هي أن يكون للأسرة عائل أي ولي يدير شؤونها المالية والتربوية والعاطفية، ويرعى مصالح أفرادها، ومن خلاله يمكن لهذه الخلية أن تساهم في خلق نشء مؤمن يتمتع بأخلاق دينية، مؤهل للعمل والإنتاج، فالأسرة حسب المنظور الإسلامي قاعدة تمنح كل الأفراد طاقة من الاستقرار النفسي والعاطفي والاجتماعي الذي طالما بحث عنه مفكرو الغرب لمجتمعاتهم رغم وضعهم للعديد من الوظائف التي على الأسرة أن تقوم بها تجاه الزوجين والأبناء، إلا أن افتقارهم لأهم وظيفة تقوم بها الأسرة ألا وهي توفير الاستقرار والأمن العاطفي ما زالت هي السائدة والتي يسعون لتوفيرها، ولكن دون جدوى نظرا لافتقارهم للأساس الروحي الذي تقوم عليه الأسرة في الإسلام، ألا وهو

المودة والرحمة، وليس العامل الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرهما. (بهية القمودى، ٢٠١٧: ٢٤٧)

ولم يغفل الإسلام نظام الحياة الداخلية في شكل العلاقة بين الزوج والزوجة، فأعطى الله سبحانه وتعالى القوامه للرجل لسببين: بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم، قال تعالى {الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم} (سورة النساء، الآية ٣٤)، ويؤكد المنظور الإسلامي على أهمية العلاقة الزوجية من ناحية إتصافها بالعدل والمساواة في نطاق ما أمر به القرآن والسنة والفهم الصحيح للقوامه، وضرورة سيادة مبدأ الاحترام بين الزوجين والاقتداء بسنة

خير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وطريقة تعامله مع زوجاته. قال تعالى: {لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا} (سورة الأحزاب، الآية ٢١).

من هنا نرى أن العلاقة بين الزوجين ليست علاقة تسلط وتبعية، وإنما هي علاقة تسودها المودة والرحمة التي تتعدى مستوى التفاعلات بين ركني الأسرة (الأب والأم) إلى الأبناء الذين خصهم الله تعالى بقوله {يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة} (سورة التحريم، الآية ٦)، وقد حث الرسول الكريم على ضرورة الاهتمام بالأبناء لأنهم بذرة المستقبل لتلك الأسرة التي إن صلحت صلح المجتمع، والعكس صحيح. (المرجع السابق: ٢٤٦)

ثانيا: نظرية التبادل الاجتماعي: Social Exchange Theory

تأصلت نظرية التفاعل التبادلي في علم الاجتماع في ستينيات القرن العشرين من خلال أعمال "جورج هومانز" و"بيتر بلاو" اللذين اهتمتا بدراسة الجماعات الصغيرة، ودراسة العلاقات بين الأشخاص والمحافظة عليها. ولكي توجد العلاقات الاجتماعية يجب أن نتبادل بعض الأشياء سواء كان ذلك التبادل تبادلاً اتصالياً

باللغة أو تبادلاً اقتصادياً، أو تبادلاً لشركاء العلاقات الزوجية. وقد يكون التبادل متساوياً أو غير متساو وتعودنا دراسة أنماط التبادل وعلاقات التبادل مباشرة إلى لب التنظيم الاجتماعي والثقافي.

(شارلوت سيمور - سميث، ٢٠٠٩: ١٨٢)

تركز هذه النظرية على تفسير الفعل الاجتماعي من خلال عمل الأفراد بفاعلية لتحقيق مصالحهم، والآلية التي يفهمون بها تلك المصالح ومن ثم كيفية تبادلها، ويتم النظر إلى عملية التبادل كعملية متأصلة في الفعل الاجتماعي، وأنها الأكثر شيوعاً في الحياة الاجتماعية، ولأن التبادل يمثل أطروحتها الأساسية، فقد حاولت التبادلية الاستفادة من علوم مختلفة تعرضت للتبادل، فهي تمثل مزيجاً مختلطاً وغير محدد من الاقتصاد النفعي، والأنثروبولوجيا الوظيفية، وعلم اجتماع الصراع، وعلم النفس السلوكي.

ومن هذا المنطلق أشارت إلى ميل الأفراد للحصول على أكبر قدر من تحقيق المصالح الشخصية أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية مع الآخرين. إذ يقوم التفاعل على أساس نفعي فيحسب كل طرف مقدار الفائدة التي يحصل عليها من هذا التفاعل. أي أن الافتراض الأساس هنا هو أن كل شخص في أي تبادل فعلي يسعى لتحقيق أقصى فائدة وفي الوقت نفسه يقلل من التكلفة إلى أدنى حد وليس شرطاً أن يكون المعيار الذي يقام عليه الأخذ والعطاء معياراً مادياً بل يدخل ضمنه العديد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية.

وبالتالي فالمنطلق الأساس للنظرية التبادلية يتمثل في أن البشر يمارسون سلوكاً، يجلب لهم منافع ويشبع لديهم حاجات، فالسلوك الفعلي أو التفاعل بين الأشخاص هو ما يعني أن تبادل النشاطات الإنسانية يتم في ضوء المكافأة والتكلفة، وأن تلك النشاطات تفسر من خلال المقارنة بين تكلفة أفعال معينة والمكاسب التي تتحقق من ورائها بالنسبة للفاعل، والتفاعل الأسرى وفق رؤية

النظرية التبادلية هو تبادل للمنافع والخدمات بحيث يحاول كل فاعل من خلاله أن يختزل التكاليف ويعظم من المنفعة والأرباح.

(إفرنج زيلتن، ١٩٩٧: ١١٦-١١٧)

ونتيجة لذلك فإننا نجد أن عملية التبادل تدور حول قيم معنوية أو مادية تكون في العادة محكومة بواسطة ثلاثة أبعاد أساسية هي: الفطرة الإنسانية في تشكيلها الأساسي وهي الفطرة التي تحتوى على اتجاه إيجابي نحو الآخر. والاتجاه الذي تؤكد معاني تستند إلى قيم وأفكار ومبادئ دينية، ويصبح جزاء الفعل أو مكافأته متصلاً بالحلال والحرام الديني. ونظراً لأن البشر إيجابيون بطبيعتهم نحو بعضهم البعض فإن التبادل من شأنه أن يدعم صيغة التعاون بينهم.

لقد تناول (جورج هومانز) مفهوم التبادل في إطار الجماعات الصغيرة التي يهتم بها علم النفس الاجتماعي، أما (بيتر بلاو) فقد نظر للمفهوم باعتباره منحى اجتماعياً بنائياً ذا طبيعة دوركيميية بالأساس حيث لم يرى في التبادل علاقة ذات طبيعة فردية بحتة حسبما ذهب (جورج هومانز). بل رأى التبادل عملية أو علاقة بنائية، حيث تتجه علاقة التبادل أفقياً بين الأنا والآخر من ناحية، غير أنها تظل محكومة بالقيم والمعايير الثقافية للمجتمع. وهي القيم والمعايير التي تشكل المعاني الدينية قاعدة لها. ويؤدي حضور المعاني الدينية والاجتماعية إلى إضفاء الطابع الإيثاري على تبادلات البشر، خاصة في نطاق الجماعات الصغيرة ذات العلاقات الحميمة، غير أن التأكيد على العلاقات الإيثارية لا يعنى إغفال المصالح أو المنافع الفردية، ولكنه يضعها في المرتبة الثانية أو أنها سوف تتحقق في الأمد البعيد.

على هذا النحو لا تصبح النزعة إلى التبادل الاجتماعى بين الزوجين داخل الأسرة ذات طبيعة نفعية فردية، ولكنها تشكل قاعدة لعلاقات معقدة ذات أبعاد

متعددة، تؤكد التعاون بين الزوجين وتماسكهم في نطاق بنية اجتماعية سوية قائمة على تحقيق المنافع والإشباعات الفردية المتبادلة بين الزوجين.

(طاهر حسو الزيباري، ٢٠١٧: ٢٣٥)

وتنطلق النظرية متمركزة حول مجموعة من القضايا الرئيسية والافتراضات

النظرية وهي:

١- أن السلوك الإنساني يقوم على العقلانية، فكل إنسان يضع أمامه مجموعة من الأهداف ويحدد لنفسه أكثر الوسائل كفاءة لبلوغ هذه الأهداف، ويجد الناس أنفسهم دائماً في مواقف اجتماعية تبادلية فهم يتبادلون السلوك والدعم العاطفي والانفعالي.

٢- يتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض نظراً لأنهم يحصلون - عن طريق هذا التفاعل - على بعض المكافآت الاجتماعية، فيستمر الأفراد في هذه العلاقات طالما أن العلاقات تحقق لهم بعض الفائدة التي تفوق التكلفة التي تترتب عليها.

٣- لا يعنى قيام التبادل بين الأفراد على التكلفة والعائد، أنه تبادل مادي بحت، فقد ترتبط التكلفة والعائد بمصادر معنوية فالفرد يميل إلى اختيار العلاقات التي تحقق له القبول الاجتماعي والاستقلال والأمن، فهو يميل للتعامل مع الأشخاص الذين يتفقون معه في القيم والأفكار والاتجاهات.

٤- يتم التبادل في ضوء قيم المجتمع ومعاييره والكشف عن الكيفية التي يستطيع بها البناء الاجتماعي تحقيق نوع الاستقرار أو عدم الاستقرار لأنماط التفاعل الاجتماعي.

(طلعت ابراهيم، كمال الزيات، ١٩٩٩: ١٧٣-١٨٠)

وهناك تعريفات عديدة لمصطلح التبادل ذكرها العلماء كما يلي:

١- التبادل (Exchange) هو حالة اجتماعية أولية يقوم فيها الفرد بإعطاء شيء ذي أهمية اقتصادية إلى شخص آخر. وهذه العملية يطلق عليها علماء الانثروبولوجيا وعلى رأسهم (مارسيل موس) بالتبادل. إذن هو عملية اجتماعية أولية تحدث بين شخصين أو مجتمعين، شخص يعطي وشخص يأخذ، إلا أن الأخذ والعطاء بين الشخصين ينبغي أن يكون متكافئاً لكي تقوم العلاقة وتنمو وتتطور، ويحقق أطرافها الغايات التي يريدون الوصول إليها.

٢- أما العلاقات (Relations) فهي الصلات أو التفاعلات التي تربط الأفراد بعضهم ببعض والتي تحقق أهدافهم وطموحاتهم الذاتية والمجتمعية. وهناك من عرف العلاقة بأنها تفاعل أو اتصال بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية متساوية أو مختلفة، وذلك من أجل تحقيق مصالح وأهداف معينة. (Peter Blau, 1964:286)

أما المنطلقات الفكرية لرواد نظرية التبادل الاجتماعي فقد بدأها:

جورج هومانز "١٩١٠-١٩٨٩" "George C.Homans"

حيث بدأ التبادل الاجتماعي عند (هومانز) من تفاعل الأفراد وجهاً لوجه، عاكساً الأوجه النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتكون قاعدة لعملية التبادل - فيما بعد بين المتفاعلين - قوامها أي القاعدة (أهداف وغايات اجتماعية كالسمعة والاعتبار والاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي وليس المنفعة المادية الصرفة) لأنها ليست دائماً هدف التبادل الاجتماعي، لأن الفرد داخل جماعته يشترك في عدة عمليات تبادلية مستمرة تستهدف القبول الاجتماعي من قبل أعضاء جماعته واحترامهم له، الذي يزيد من مكانته الاجتماعية ويكثف من تماثله الاجتماعي لقواعد جماعته. (محمد على محمد، ٢٠١٤: ٤٩٢).

وضع هومانز مجموعة من المفاهيم المرتبطة بسلوك الناس في الحياة

اليومية. وهي:

- النشاطات: Activities ويعني تلك الأشياء التي يفعلها الناس (العمل، الكتابة القيادية.....)
- التفاعل: Interaction تلك العلاقة التي تنشأ بين أعضاء الجماعة أو بين أحد أعضائها مع الجماعات الأخرى، وجوهر التفاعل هو التأثير المتبادل.
- العواطف: Sentiments وهي تشير إلى الحالة الوجدانية للفرد أو الإحساس والمشاعر للأفراد المشاركين في عملية التفاعل مثل الحزن والسعادة الخ. وهذه المفاهيم الثلاثة مترابطة فيما بينها فزيادة مجالات النشاطات واتساعها، يزيد من مجالات التفاعل، ويؤدي التوسع في النشاطات إلى تطور الجماعة؛ وزيادة درجة التعقيد فيها، وفتح أشكال جديدة من النشاطات والتفاعل. فالجماعة الإنسانية في نظره تعني مجموعة من الأفراد المتفاعلين في نشاطات مختلفة، مكونة نسقاً اجتماعياً. يتضمن هذا النسق بعدين (داخلي وخارجي) بينهما تفاعل متبادل، حيث يمثل البعد الخارجي علاقة النسق الداخلي بالبيئة والجماعات الأخرى. أما النسق الداخلي فيتصف بعلاقات التكامل والتباين، حيث يعتمد التكامل في العلاقات على العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الأساسية الممثلة في: الاعتماد المتبادل بين التفاعل والتعاطف، وترابط النشاط بالتعاطف مما يزيد من الروابط الودية بين المتفاعلين، بنشاطات مشتركة، وهذه بدورها تزيد من الروابط العاطفية والودية داخل النسق الاجتماعي.
- وقدم هومانز مجموعة من الافتراضات تركز على العلاقات الأولية حول عملية التبادل وهي:
- يؤدي تكرار التفاعل بين الأفراد وتواصله إلى زيادة المودة بين أطراف التفاعل.
- ترتبط زيادة المودة، بازدياد فرص التعبير عن هذا الشعور، من خلال النشاطات وعمليات التفاعل وزيادة أوجهها.

- كلما زاد التفاعل بين الأفراد، كلما زاد تماثل نشاطاتهم والمشاركة فيها، وزاد تعاطفهم.
 - كلما علت مكانة الإنسان، كلما زادت أوجه نشاطاته وفرص تفاعله، وزاد عدد الذين يمكن أن يتفاعل معهم.
 - كلما علت مكانة الإنسان، كلما زاد امتثاله لمعايير الجماعة. وفي حالة تساوي مكانات أطراف التفاعل، تزداد سهولة هذه العملية، لعدم وجود سلطة لطرف على الآخر، بينما يتضمن تفاوت المكانات إمكانية علاقات تبادلية غير منسقة أو متساوية. (إبراهيم عيسى عثمان، ٢٠٠٨: ٢١٦-٢١٨)
- وقد فسر هومانز السلوك الاجتماعي في ضوء مفاهيم القوة والمكانة، فنظر للقوة على أنها تكمن أصلاً في التبادل وتعنى القدرة على الامتداد بمكافآت مرغوبة وأنها تنعكس في الثمن الذي يحصل عليه الناس مقابل الخدمات، والذي يدفع بطريقة مباشرة في شكل بعض التبادلات الملموسة كالنقود أو في شكل الامتثال للنظام داخل الجماعة الاجتماعية. وأشار إلى أن الأفراد يقيمون الموقف الاجتماعي في ضوء بعض المعايير الخاصة بهم. فإذا كانت المكافآت التي يحصلون عليها ذات قيمة- وكما توقعوها- فإن الموقف بالنسبة لهم يعنى عدالة التوزيع مما يترتب عليه الشعور بالرضا والسعادة داخل نسق التفاعل بين الأفراد.
- (السيد رشاد غنيم، ٢٠١٥: ٧٨-٨٠)

- بيتر بلاو "١٩١٨-٢٠٠٢" "Peter Blau"

يعد مؤلفه بعنوان "القوة والتبادل في الحياة الاجتماعية" معبراً عن إسهامه المباشر في نظريته عن التبادل الاجتماعي. حيث اعتبر دافع سلوك الفرد الرئيس- في تفاعله وعلاقته مع الآخر- هو التبادل المادى أو المعنوى. أى أنه من خلال التعامل في الحياة اليومية تتضح المكانات الاجتماعية التي تميز بين الأفراد، والتي في ضوئها تظهر الفروق نتيجة تلك التفاعلات والتعاملات، ولذلك

تتباين أوضاع الأفراد فى العملية التبادلية. وأشار إلى أن بناء السلوك التبادلى يتضح من خلال العناصر التالية:

- يدخل الفرد فى نشاط اجتماعى معين متوقع الحصول على مكافأة منه.
 - كلما قلت قيمة المكافأة من قبل الفرد لممارسة نشاط اجتماعى معين، قل نشاطه التفاعلى.
 - كلما زادت قيمة المكافأة المستلمة نتيجة نشاط قام به الفرد تجاه فرد آخر، زاد نشاطه تجاهه بدرجة أكبر مما سبق.
 - اذا حصل الفرد على منفعة فى تفاعله مع الآخرين، أوجبه ذلك رد هذه الفائدة كدين لهم، لأنه إلتزام أدبى وأخلاقى.
 - يوطد السلوك المتبادل بين فردين، علاقة مشتركة ويوجد عندهم رابطاً موحداً. ويعتقد بلاو أنه لا يمكن بحث عملية التفاعل الاجتماعى فى معزل عن البناء الاجتماعى والإطار الثقافى. فالبناء الاجتماعى يتشكل نتيجة عمليات التفاعل، ولكنه يكتسب بعد قيامه وجوداً مستقلاً ويصبح من العوامل المؤثرة فى عمليات التفاعل والمتفاعلين. فيحاول الأفراد كسب تقبل الجماعة بامتثالهم لمعاييرها مما يؤدي إلى عملية تنظيم للجماعة وتماسكها. (طاهر حسو، مرجع سابق: ٢٧١)
- ركز بيتر بلاو فى البداية على عرض وتحليل تلك العمليات الاجتماعية التى تحدث بين الأفراد فى المجتمع باعتبارها خطوة أولى نحو بناء نظرية اجتماعية أكثر تعقيداً فى البناء الاجتماعى، مستخدماً مفهوم "ماكس فيبر" للقوة، والذى يشير إلى قدرة أحد الفاعلين فى علاقة اجتماعية على فرض إرادته من خلال موقعه حتى لو كان ذلك رغم المقاومة. فالشخص الذى يسيطر على الخدمات التى يحتاجها الآخرون يحقق قوة عليهم وذلك بجعل إشباعهم لحاجاتهم الضرورية متوقف على طاعتهم. وفى هذا السياق قدم بلاو ملاحظات أساسية حول فهمه للقوة هى:

- القوة تتضمن عملياً فرض الإرادة من قبل فرد أو جماعة على الآخرين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب الآخرين.
- تتضمن القوة فرض التهديدات المختلفة بالعقوبة، إذا ما ظهرت المقاومة أو الرفض.
- تتضمن القوة الاعتماد والتبعية من قبل طرف واحد، فعدم الاتساق هو الخاصية المتأصلة في القوة.

(محمد عبد الكريم الحوراني، ٢٠٠٨: ٥٣-٥٥)

فمفهوم القوة الاجتماعية يشير إلى الميكانزمات التي تكفل ضبط سلوك الآخرين عن طريق الجزاءات السلبية. فمن الضروري أن يكون هناك عقاب لكل من يخترق القواعد التي تستند إليها النظم العامة التي يتولى صياغتها أصحاب القوة. والمعايير الاجتماعية هي التي تحدد ما إذا كانت مطالب صاحب القوة عادلة أم لا، كما تلزم صاحب القوة بتحديد طلباته أو تقديم زيادة في المكافآت من خلال مراقبة ردود أفعال الخاضعين له. (المرجع السابق، ٥٦)

واعتمدت نظريته على مجموعة من المفاهيم المرتبطة بعملية التبادل الاجتماعي هي:

- يتأثر الفرد بدوافع الجاذبية الاجتماعية والمكافآت.
- نشأة التمايز في القوة والمكانات أثناء عملي التبادل الاجتماعي.
- وجود عملية التنظيم تؤدي إلى التوازن والشرعية.
- الإحساس بالاستغلال يؤدي إلى عدم التوازن الذي يؤدي للتعارض والتغير.
- يؤدي الجدل بين التبادل واللاتوازن إلى الديناميكية الاجتماعية.

(عبد العزيز بن علي الغريب، ٢٠١٢: ٣٦٥)

ونجد أن المنظور الذي قدمه بلاو يصور الإنسان على أنه منطقي وعقلاني في وضعه أهدافه وفي تحديده لوسائل تحقيقها. إلا أن هذه الأهداف تتأثر ببعض

العوامل التي ترجع إلى البناء الاجتماعي، فالأفراد أحرار في اختيار أهدافهم من خلال بدائل بنائية محددة.

فيرى بلاو موضحاً ذلك من خلال مفهوم التماسك أنه مجموعة معايير اجتماعية تعمل على ربط أفرادها ببنائها، وتنظم علاقاتهم المتبادلة وتنشط عمليات التبادل لتكون منسجمة مع القواعد القانونية المانعة والسامحة لتكون شبكة من العلاقات المتبادلة في تبادلاتها وتوقعاتها ومكافآتها. بشرط أن تقدم عطاءً نافعاً لطرفي العلاقة التبادلية، وأن يكون أعضاؤها متماثلين مع معايير المؤسسة الرسمية وخاضعين لتأثيرات القيم الوسيطة ليكونوا جزءاً من نسيج العلاقات المتبادلة. مع توافر مكافآت مجزية تحرك الأعضاء نحو التماثل والخضوع لمعايير المؤسسة لكي ينقلوها إلى الأجيال القادمة.

وفي حالة عدم خضوع الأفراد لهذه المعايير والقيم فإن المؤسسة تمارس الإلزام أو الإجبار لجعلهم جزءاً منها وفاعلين فيها. (-Belau, Peter,1960: 554-556)

ووفقاً لـ "كلود ليفي شتراوس" فالتبادل داخل الأسرة يخدم مصلحة الأسرة ككل وليس مصلحة فردية، فهو تبادل برقي؛ لأنه قائم على تبادل الاحتياجات المادية والمعنوية التي تتجسد في قدرة الأسرة على تبادل المشاعر الإيجابية فيما بينها كالحب والاحترام والانتماء والأمان. والحاجة للشعور بالمسؤولية المشتركة التي تتجسد في التزام كل فرد من الأسرة بالمسؤوليات المرتبطة بالدور المنوط به ومعرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات، مما يعمل على إقامة حياة أسرية ناجحة وقوية تتسم بالجودة والكفاءة في مختلف جوانبها. (بهية القمودى البشتي، ٢٠١٧: ٢٤٢)

وانطلاقاً من فرضيات نظرية التبادل الاجتماعي فالزوجة تحاول الاستقلال المالي عن الزوج والسعي وراء وجود ذمة مالية خاصة بها من خلال بعض

الممارسات التفاعلية التي تقوم بها في الحياة الأسرية اليومية. وما يترتب عليها من حسابها للتكلفة والعائد. فالمصادر الاقتصادية لدى الزوجة أصبح لها قيمة تبادلية تفاعلية بين الزوجين داخل الأسرة في الآونة الأخيرة، فكيف تؤثر على بناء القوة واتخاذ القرار داخل الأسرة في ضوء بعض المتغيرات الميدانية مثل: الشريحة الطبقية للزوجين، التكافؤ العمري بين الزوجين، النمط الثقافي المعيشي للزوجين. فالأسرة في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي تفهم على أنها مجموعة من الفاعلين يعيشون حياة مشتركة لأنها تحقق لهم أعلى درجة من الفائدة. فكل الزوجين يحاول أن يزيد من مكاسبه ويقلل من خسارته، ليس على المستوى المادي فقط ولكن الأهم هو مستوى الترابط والشراكة الأسرية بما يضمن لهما الاستقرار والنجاح في مسيرة الحياة.

تُفهم الأسرة إذن على أنها مجموعة من الفاعلين يعيشون حياة مشتركة لأنها تحقق لهم أعلى درجة من الفائدة وأقل قدر من الخسارة، ويعتبر الجانب المعنوي هو أساس التبادل بين الأعضاء أكثر من الجانب المادي في ضوء عملية واضحة لإدراك أهمية وجود كل عضو، ويهتم الزوجان بالحصول على أكبر قدر من المنفعة وتجنب السلوك المكلف في المواقف الحياتية.

ثالثاً: نظرية الدور Role Theory Social

تعد نظرية الدور من النظريات الهامة في تفسير جانب من الحياة الاجتماعية أو فهم الشروط التي يجب أن تتحقق لمتطلبات الحياة الاجتماعية، ومن بين هذه الشروط الأساسية عملية النقل الثقافي لأساليب السلوك والعادات والقيم وتحديد الأدوار الاجتماعية وهو مجالها النظري، كما أنها في صياغتها الحديثة تقدم التصورات النظرية والتفسيرية للأدوار التي تتم في نسق اجتماعي معين، ولذلك فإن مصطلح نظرية الدور لا يشير إلى نظرية واحدة فقط، وإنما يعني مجال

دراسة، يتسع لعدد من التفسيرات والفرضيات لما يحدث من أدوار في الحياة الاجتماعية داخل الأنساق المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن مركز الفرد في علاقته الاجتماعية إنما يعتمد على الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع. وينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع، ويعتبر الدور الوحدة البنائية، والمؤسسة الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، إذن الدور هو الحلقة الوسطي بين الفرد الفاعل والمجتمع. (السيد على شتا، ١٩٩٩: ٥٩)

ولعل جوهر المقولات والأفكار التي قدمها "بارسونز" حول مضمونها لكيفية أداء الأبنية لوظائفها وما تقوم به من دور فعال في المجتمع. حيث تعتبر عملية التفاعل الاجتماعي بين العناصر المكونة للنسق الأسرى- حسب آرائه- تتضمن مجموعة من المكونات البنائية تتمثل في:

- السلوك: باعتباره وحدة داخل النسق الأسرى وجزءاً من عملية التفاعل.
- المكانة: تحدد مركز الفاعل داخل النسق الأسرى.
- الدور: وهو كل ما يقوم به الشخص فعلاً.

وقد استند على أربعة مفاهيم أساسية هي: الفعل الاجتماعي، والموقف، والفاعل، وتوجيهات الفاعل. ليفسر العلاقات الاجتماعية بين فاعلين أو أكثر يشغل كل منهم مكانة محددة، ومن خلالها يؤدي دوراً متميزاً، أي نمط منظم من العلاقات بين الأعضاء، تتحدد فيه حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض، وتشهد اطاراً من القيم والمعايير المشتركة وبعض الرموز الثقافية المختلفة. (شحاتة صيام، ٢٠٠٩: ص ٦١)

وعندما تناول بارسونز عملية التفاعل الاجتماعي الذي تركز عليه عملية التنشئة الاجتماعية فإنه درس طبيعة ثلاثة أنماط من الأنساق التي ترتبط بطبيعة الفعل الاجتماعي وهي:

- **النسق الاجتماعي:** ويتكون من مجموعة من الأدوار ذات العلاقات المتداخلة. تلك التي تشكل مجموعة متألّفة يطلق عليها اسم النظم، والنسق الاجتماعي يشير إلى مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون بعضهم مع البعض بهدف الميل إلى الإشباع الأمثل لاحتياجاتهم.
- **نسق الثقافة:** ويتضمن مجموعة من العلاقات المتداخلة للقيم والمعتقدات والرموز المشتركة التي توجد في المجتمع.
- **نسق الشخصية:** ويضم مجموعة الدوافع والمؤثرات والأفكار وكل ما يتصل بالفرد ككائن عضوي.

ويحمل الدور الاجتماعي للجنس كثيراً من الاختلافات والتشابهات، ويبقى سؤال عميق في حياة الإنسان، هو: لماذا يتصرف الرجال والنساء، والفتيات والشباب بشكل مختلف في كثير من الظروف، ولكن بالمثل في حالات أخرى؟ فمع وجود المعتقدات السائدة، يبنى الناس أدوار الجنسين التي تستجيب لظروفهم الثقافية والبيئية، ومع ذلك تظهر للأفراد عدة أدوار داخل المجتمع يؤدونها ليكون المجتمع مستقراً، وتصبح تلك الأدوار خواصاً متأصلة في الرجل والمرأة. (Wendy Wood, 2012:45)

أداء الفرد لدوره يتطلب مركزاً معيناً، كما يعتمد على شخصيته وسماتها، وتاريخه الشخصي بصفة عامة، وعلى ذلك فإن نقطة انطلاق نظرية الدور يفترض أن أداء الأفعال يتحدد بواسطة الموصفات الاجتماعية، وسلوك الآخرين، وإن الاختلافات الفردية في الأداء ترجع إلى اختلاف الإطار المرجعي لتلك العوامل أي الموصفات والسلوك، فكل شخص يلعب دوره إذن في وجود دور شخص آخر، ويطلق على التوقعات التي ينتظرها الآخرون من الأنا اصطلاح واجبات دور الأنا "Ego Role Obligation". أما التوقعات التي تتوقعها الأنا من شريك الدور فتسمى حقوق الأنا "Ego Rights".

وبالتالي توجد توقعات الدور في أذهان الأفراد، وأيضاً يتم مشاركتها مع الآخرين، وإنتاج الإجماع الاجتماعي الذي يظهر في البنية الاجتماعية والثقافية. (سامية الساعاتي، ٢٠٠٢، ص ١٠٨)

وتتعلق نظرية الدور كاتجاه علمي بتلك العوامل التي يفترض أنها ذات تأثير في التحكم في السلوك الإنساني. وتأثير في الاختلاف والتشابه بين أدوار الجنسين داخل الأسرة والمجموعات الصغيرة. فيميل الرجال أكثر من النساء إلى السلوكيات المتعلقة بالقيادة وإنجاز المهام ومستويات أعلى من السلطة والدخل، وتميل النساء للأدوار التكميلية للرجال داخل الحياة الأسرية. وتلعب الثقافة دوراً مهماً في تعزيز السلوك المتميز بين الجنسين وتوقعات مشتركة للسلوك المناسب للرجال والنساء داخل الأسرة. وتستمد أدوار الجنسين من الأدوار الأسرية والوظيفية المحددة التي عادة ما تقوم بها النساء مقابل الرجال تماشياً مع مبدأ الاستدلال المقابل.

(Eagly, A. H., Wood, 2000:174)

ونظراً لأن الأفراد غالباً ما يعاقبون السلوك الذي لا يتوافق مع أدوار الجنسين، فإن لهذه الأدوار تأثيراً محافظاً من خلال فرض تكاليف على الرجال والنساء الذين ينحرفون عن القاعدة. ونتيجة لإدراك الرجال والنساء قيمة هذه التكاليف. فمن غير المرجح أن ينحرفوا عن دورهم الجنسي ما لم ينتج عن السلوك فوائد تفوق التكاليف. (Lange, P. A., Kruglanski, 2012)

فالدور إذن يرتبط بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وما يؤمنون به من معتقدات ومفاهيم عن ذلك الدور أو الأدوار التي يؤدونها من خلال شغلهم لمناصب معينة ترتبط بما يتوقعه الآخرون من تأدية هذه الأدوار. وللأدوار عدة أنواع منها المعيارى والمتوقع والدور الوظيفي.

فالدور المعياري: مجموعة من المتطلبات النابعة من الثقافة الكلية التي ترسم للأشخاص أدوارهم في حدود مراكزهم المتباينة والقيم المعمول بها في الثقافة، ولذلك يصبح لكل فرد دور معياري في المجتمع.

والدور المتوقع هو ما يتوقع الشخص أن الآخرين ملزمون بأدائه نحوه في موقف معين والعكس.

أما الدور الوظيفي فهو الدور الفعلي أو الكائن بالفعل لأنه يؤدي وظيفة التوافق مع الثقافة الكلية أو الجماعية. (سامية الساعاتي، مرجع سابق: ١٢٢-١٢٣)

تُهم الأسرة في ضوء الأسس التي تقوم عليها هذا المنظور، على أنها مؤسسة تمارس فيها القوة وفقاً لما يتمتع به كل عضو فيها من موارد، وهي بالتالي وحدة لإصدار القرارات المؤثرة على الأعضاء وعلى المجتمع ككل. إن القرارات الأسرية تتبين من خلال من يمارس القوة، ومن يُصدر القرار، وهذا بالتالي يكشف عن درجة اعتماد واستقلالية أطراف التفاعل، فالقرارات التي يتخذها كل من الزوج والزوجة تفسر من ناحية مدى الاستقلالية في اتخاذها، وتدل بدورها على قوة الشخصية، ومن ثم تؤثر في تحديد التقسيمات في العمل بين الزوجين، والمهام التي يؤديانها داخل الأسرة. وتسعى الدراسة للتعرف على واقع الممارسات الاجتماعية للزوجة وفقاً لمفاهيم الدور المعياري والدور المتوقع والدور الوظيفي، من أجل تحليلها وتفسيرها وتقديم دلالات اجتماعية تظهر حقيقة الواقع الاجتماعي المعاش داخل الأسرة المصرية.

رابعاً: الوسط المعيشي Habitus لبيربورديو "١٩٣٠-٢٠٠٢"

طور عالم الاجتماع "بير" "بورديو" P. Bourdieu - في عديد من كتاباته - نظرية الممارسة تأسيساً على علاقة الفاعل بالبناء الاجتماعي، وهي علاقة تتم من خلال قيام الفاعلين بإعادة إنتاج هذا البناء، وتحديد أولويات بعض الممارسات

من خلال المشاركة والتفاعل. وعملية إعادة إنتاج البنية، تتم في إطار ما أطلق عليه "بورديو" مصطلح الهابيتوس، حيث ينتج، الفاعلون، ويعيدون إنتاج البناء الاجتماعي من خلال سياق يتم فيه تقييم مختلف أشكال رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

استمد بورديو رؤيته الفلسفية والأنثروبولوجية من قراءته العميقة لنظريات وعلماء عدة وتعددت مصادر التأثير عليه، إلا أن تأثير كارل ماركس عليه كان جلياً من خلال رؤيته للمجتمع باعتباره مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تقف بمعزل عن شعور الفرد وإرادته، إضافة إلى كونها مستقلة وموضوعية في وجودها الاجتماعي. (عبد الله عبد الرحمن، ٢٠١١: ٤٩)

تمثل الممارسة الاجتماعية الموضوع الرئيسي في سوسيولوجيا بورديو وبفضله أصبح مفهوم الممارسة الآن أحد المفاهيم الأساسية في البحث الاجتماعي، بسبب قدرته التفسيرية المتنوعة والملائمة لكشف طبيعة الظواهر الاجتماعية والإنسانية المختلفة. فعن طريقها يمكن تفسير التباينات الاجتماعية والثقافية في آن واحد. حاول بورديو في نظرية الممارسة أن يقدم حلاً للفجوة بين النظرة الذاتية للعالم الاجتماعي، والنظرة الموضوعية، وانتهى إلى أن العلاقة بين الذاتى والموضوعى علاقة جدلية ومتداخلة. وعالم الاجتماع عليه أن يكتشف طبيعة العلاقة وكيف تتولد الممارسة تحت تأثير هذه العلاقة.

وقدم بورديو توضيحاً لكيف تتمثل الذات الفاعلة الشروط الموضوعية-البنوية، فأنتج مصطلح الهابيتوس (Habitus) وكيف تؤثر هذه الذات في تلك الشروط فأنتج مصطلح المجال (Fild)، بحيث تصبح الممارسة "محصلة العلاقة الجدلية بين الهابيتوس والمجال. (Haker,1990:15)

يعد مفهوم الهابيتوس من أهم المفاهيم التي قدمها عالم الاجتماع الفرنسي بييربورديو في كتابه نظرية الممارسة، ويعبر هذا المفهوم عن مجموعة من الميول

والتصورات التي يمتلكها الفاعل الاجتماعي، مضافاً إليها الاستعدادات والمكتسبات الأولية التي تنتج ويعاد إنتاجها عن طريق التنشئة الاجتماعية والموروثات الثقافية والتبادلات المستمرة للخيارات الرمزية والمادية. (محمد سبيلا، ٢٠١٧: ٥٣١)

ركز بورديو على بنية الهابتوس الداخلية ومكوناته ووظيفته. وأنه لا يقتصر على توجهات الأفراد وتصوراتهم وملكاتهم الشخصية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الاستعدادات الجمعية مثل: أنماط التفكير والإدراك والتقدير والممارسة. وتوظف هذه التماثلات بطريقة لاشعورية وقادرة على التكيف موضوعياً بأهدافها بدون التحكم في العمليات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، كل هذا ينتظم موضوعياً وبطريقة منتظمة بعيداً على أن يكون ذلك نتيجة الخضوع لقواعد ما، أو لفعل ما منتظم ناتج عن مصدر ما. (صلاح الدين لعرينى، ٢٠١٤: ٦٦)

يتميز هذا المفهوم بمجموعة من الخصائص وهي:

- أنه بمثابة وسيط بين البنية المجتمعية والممارسة الفردية.
- هو مجموعة من الاستعدادات الجسدية والذهنية الناتجة عن التنشئة الاجتماعية للفرد والتي تجعل منه فاعلاً اجتماعياً داخل مجال اجتماعي معين.

- يرتبط الهابتوس برأس مال معين كرأس المال الاقتصادي، رأس المال الثقافي، رأس المال الاجتماعي، كما أن لكل طبقة اجتماعية وسطاً معيشياً خاصاً.

تشكلت نظرية الممارسة نتيجة لرغبة بورديو في تجاوز متناقضة (الذاتي والموضوعي) في عمله العام والموحد حول الممارسات الاجتماعية عن طريق إعادة الفهم التكاملي للعلاقات بين الأبعاد الرمزية والمادية للحياة الاجتماعية، وللاستفادة من العلاقة الجدلية بين البنية الذاتية والعالم الموضوعي. (محمد عبد الكريم، ٢٠٠٨: ٧٥)

فالممارسة الاجتماعية ليست مجرد فعل صادر في الوقت الحالي، ولكنها فعل موجّه من الماضي، ومحصلة خبرات مكتسبة أو موروثة تتضافر لتقييم الواقع

المعاش وتحديد طبيعة الفعل الملائم في لحظة ما. إذن أى نشاط إنسانى يقوم به فاعل يمتلك قدرة على صنع الاختلاف. فالفاعل عند بورديو هو شخص محمل بخبرات متراكمة، رأس مال نوعى، يكتسبه من خلال عملية التنشئة والتعليم. يولد لديه مجموعة من الاستعدادات تمكنه من ممارسة الأفعال المختلفة فى إطار بنية محددة وبشكل تلقائى ولا إرادى فى معظم الأوقات. (أحمد موسى، ٢٠٠٩: ١٢) يرتكز الهابيتوس على أنماط وجودنا وتفكيرنا، وإحساسنا، وفعلنا. ويربط بين الفردى والمجتمعى، لأن تجارب الفرد الحياتية تكون فريدة من حيث محتواها الشخصى، ولكنها من حيث بنيتها تشترك مع الآخرين خاصة أولئك الذين ينتمون إلى فضاءات متشابهة كالطبقة الاجتماعية أو النوع الاجتماعى.

بدأ بورديو نظريته من مصطلح الممارسة وليس الفاعل، فكانت الممارسة لديه هي الطريقة التي يسلكها الفاعل، التي لا تخلو من المصلحة، ومن خلال انتقال الفاعلين بين الحقول، تتولد المصلحة وشبكات القوة والسلطة ليصبح لكل مجموعة من الفاعلين هابتوس خاص بهم، يخاطبون بعضهم بعضا من خلال الرموز، فالرمز هو منتج جماعى يخدم الأيدولوجيات والمصالح الخاصة، وتعمل الثقافة السائدة على التكتل الفعلى للأفراد لكونها تضمن التواصل بين الأعضاء وتعمل على التمييز، كما أنها تساعد على خلق التكتل الوهمي (الوعي الزائف) لتبرر النظام القائم وذلك بإقرار الفروق والتمييزات. (بيربورديو، ٢٠٠٧: ٤٩-٥٠) أشار بورديو أن المجال الأسرى يضم فاعلين وشبكة من العلاقات المستقلة عن إرادة هؤلاء الفاعلين، وله موارده وهيكل من المراكز والمكانات المتدرجة هرمياً. التى تعبر عن مستويات القوة بين الأفراد داخل الأسرة.

وتتم فيه عمليات إنتاج وتوزيع وإستثمار مختلف أشكال الموارد المادية والرمزية. فالمجال أداة تفسيرية وسيطة تربط البناء الاجتماعى بالممارسة الأسرية الاجتماعية، وتتيح لنا فهم العلاقات والتفاعلات التى تتم فى الحياة الاجتماعية اليومية. وأن الأفراد أصحاب المكانات المختلفة يتواجهون داخله فى كفاح مستمر، ولكل منهم أهدافه الخاصة؛ البعض يكافح من أجل الحفاظ على بعض العلاقات

المرضية بالنسبة إليه، والبعض الأخرى يكافح من أجل تغيير هذه العلاقات.
(Bourdieu,2004:35)

ووفقا لهذا المنظور يتبين أن عادات وقيم الأزواج والزوجات تتشكل من خلال التنشئة الاجتماعية التي يمرون بها طوال حياتهم وأنهم يتأثرون بالبيئة الاجتماعية المحيطة بهم. فالزوجات لسن مجرد متلقيات سلبيات لما يحدث حولهن من تغير على جميع المستويات الشخصية والاجتماعية، وإنما يتفاعلن معه وقادرات على أن يغيرن الواقع الأسرى المحيط بهن. فالظروف المتغيرة في الآونة الأخيرة قد دفعت الزوجة لتكوين هابيتوس استقلالي فيه نوع من المقاومة للخضوع المالي للزوج، وفرض سيطرته الذكورية عليها. فما هو السلوك الخفي وغير المرئي في تصرفات الزوجة اليومية والذي مكنها من الاستقلال المادي بأموالها وممتلكاتها بعيدا عن الهيمنة الذكورية.

فالتنشئة الذكورية في أغلب الأسر المصرية تتجه دائما لترسيخ فكرة سلبية عن حق الزوجة المالي والتقليل من ذاتها وقدرتها على مشاركة الزوج في السلطة والقرارات الأسرية. فالأمور المالية بين الأزواج من أكثر المسائل الأسرية حساسية، حيث يعيش الزوج عادة توترا نفسيا واجتماعيا كبيرا، تحت ضغط الخوف من فقدان ماء الوجه والخوف من وصمة المحيط القربى له بالضعف وعدم الرجولة، نتيجة لمساندة زوجته والاعتراف العلني بحرية التصرف في أموالها وممتلكاتها. فما هي الخيارات والسلوكيات التي تلجأ لها الزوجة فعليا وتمارسها ومكنتها من تحقيق الاستقلال المالي واستمرار الرابطة الزوجية وإعادة ترتيب المكانات داخل الأسرة لتصبح الزوجة شريكا فعليا في الحياة الأسرية سواء في الوسط الريفي أو الحضري.

نحو إطار نظري مقترح

مما سبق نخلص إلى أن تعدد المداخل النظرية أدى لفتح باب نقاش غنى حول آليات تفسير التغيرات التي طرأت على العلاقات المالية بين الزوجين في الأسرة المصرية. وتسعى الدراسة الحالية لتناول المشكلة البحثية من خلال تضمين العوامل المسببة لها، والتي تم تحديدها على أنها مؤثرة في عملية استقلال الزوجة

بذمتها المالية. فجاءت مقولات نظرية التبادل الاجتماعى لتلقى الضوء على كل العوامل المساعدة التى تلجأ لها الزوجة من أجل الحفاظ على ديمومية الحياة الأسرية الناجحة بما يكفل لها الحصول على حقها المالى وحرية إدارة أموالها كيفما تشاء. وأكملت نظرية الدور الصورة الذهنية المُشكلة عن طبيعة الأدوار لكل من الزوج والزوجة والمحيط العائلى المصاحب والمكون لحياة الزوجين.

بما يحدد العلاقة الهيكلية بين العوامل الفردية والدينية والعائلية والثقافية والتى يتبناها الزوجان كعوامل مانحة أو مانعة فى حلقة بحث الزوجة عن حقوقها المالية. وألقت رؤية الوسط المعيشى لبورديو الضوء على كيفية تشكيل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطراف المكونة، حلقة التفاعل الأسرى وصنع بناء القوة وصنع القرارات المتعلقة بالمعيشة والإنفاق وقرارات تعليم الأبناء والترفيه وغيرها.

وبناءً على ما سبق تقترح الباحثة أن تطبق فى دراستها الحالية نموذجاً استرشادياً مستنبط من قراءة التوجه النظرى للدراسة يتحدد فى التالى:

تتشكل عملية التفاعل الاجتماعى بين الزوجين عن طريق مجموعة من **المدخلات** (نمط الشخصية، الوعى الدينى، الدخل، العمل، المكانة الاجتماعية) تساهم فى خلق مجموعة من **العمليات الاجتماعية** (سلطة الزوج، دور التنشئة الاجتماعية، رأى الدين، العادات والتقاليد، صلاحيات الزوجة) التى تنتج فى النهاية **مخرجات** تتجسد تحقيق ما أمر به الدين الإسلامى فى حرية المرأة فى إدارة أموالها أم تبعيتها للعادات والتقاليد التى تخالف الشرع أحياناً. بمعنى تسعى الدراسة للكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسلوكيات والتصورات الدينية والثقافية المُشكلة لرؤية الزوجة لحقوقها المالية. وإلقاء الضوء على العمليات الاجتماعية والوسط المعيشى سواء الريفى أو الحضرى فى الوصول لذلك من عدمه. وفى النهاية تحديد الممارسات الواقعية الكائنة فى الحياة اليومية كما سوف تصل الدراسة إليها من مفردات العينة.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

١. ابراهيم عيسى عثمان (٢٠٠٨)، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، منشورات الجمل، بغداد.
٢. أحمد موسى بدوى (٢٠٠٩)، ما بين الفعل والبناء بحث فى نظرية الممارسة لدى بيير بورديو، ع٨، إضافات.
٣. إرفنج زيلتن (١٩٩٧)، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان.
٤. بهية القمودى البشتى (٢٠١٧)، النظرية الاجتماعية فى دراسة الأسرة "دراسة تحليلية"، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، ع٢٤، ج ٢.
٥. سامية الساعاتى (٢٠٠٢)، نظرية الدور: عرض تحليلى ونموذج مقترح، دراسات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٦. سيد علي شتا نظرية الدور الاجتماعي والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع (الإصدار الأول) الاسكندرية، مصر، مطبعة الاشعاع الفنية.
٧. السيدرشاد غنيم وآخرون (٢٠١٥)، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٨. شارلوت سيمور - سميث (٢٠٠٩)، موسوعة علم الانسان، ت: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
٩. شحاتة صيام (٢٠٠٩)، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٠. صلاح لعرينى (٢٠١٤)، مفهوم الهابيتوس عند بورديو، مجلة العلوم الاجتماعية، ع٩ الجزائر.

١١. طاهر حسو الزبياري (٢٠١٧)، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان.
١٢. طلعت ابراهيم لطفى وآخرون (١٩٩٩)، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
١٣. عبد الحليم محمود (١٩٩٠)، تربية النشء المسلم، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، الطبعة الثانية.
١٤. عبد العزيز بن على الغريب (٢٠١٢)، نظريات علم الاجتماع "تصنيفاتها واتجاهاتها وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة"، دار الزهراء، الرياض.
١٥. عبد الله عبد الرحمن (٢٠١١)، بيير بورديو أنثربولوجيا، ع ١٤، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، تونس.
١٦. محمد الجوهرى (٢٠٠٧)، مدخل إلى علم الاجتماع، . د.ن
١٧. محمد سبيلا، نوح الهرموزى (٢٠١٧)، موسوعة المفاهيم الأساسية فى العلوم الإنسانية والفلسفة، المركز العلمى العربى، المغرب.
١٨. محمد عبد الكريم الحوارنى (٢٠٠٨)، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع "التوازن التفاضلى صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع"، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، عمان.
١٩. محمد على محمد (٢٠١٤)، تاريخ الفكر الاجتماعى: الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.